

أثر الاستشراق في الدراسات النحويّة الحديثة

The impact of orientalism in modern grammatical studies

م.د. آلاء شفيق وهاب [*]

الملخص

أسهمت الدراسات الاستشراقية التي قام بها الغربيون بتطور الدرس اللغويّ العربيّ في بعض جوانبه منهجاً وأسلوباً؛ إذ فتحت الآفاق في فهم بعض المسائل النحويّة من زاوية وجهة نظرٍ حديثة، وإعادة تشكيل هيكلية أقسامها، وفي مجالات متعدّدة لغويّاً، وأدبياً، ونحويّاً؛ وقد بان أثره في الدراسات النحويّة الحديثة في تناولهم بعض المسائل النحويّة، وهذا ما تلمّسه البحث في دراسة بعض القضايا النحويّة للمستشرق فيها رأي، وللمُحدّث فيها رأيٌ متأثراً في ذلك برأي المستشرق، من هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس، وتمام حسّان، وعبد الرحمن أيوب، ومهدي المخزومي، فضلاً عن ذلك فقد كان للمؤثّر الخارجيّ دور في نشاط الدرس النحويّ واللغويّ الحديث في الدرس العربيّ، متمثلاً بما اطّلع عليه هؤلاء الدارسون في الجامعات الغربيّة الذين درسوا العلوم اللغويّة الحديثة

[*]-الجامعة المستنصرية / كلية الآداب.

طبقاً للنظريّات الغربيّة التي تناولت دراسة اللغة برؤية منهجيّة جديدة، فانعكس هذا على الدرس اللغويّ عمومًا، والنحويّ خصوصًا، فكان التآثر والتأثير نتيجة منطقيّة لذلك، ولكن هذا لا يعني إنسلاخ المُحدّث من التراث النحويّ القديم، بل كلّ القضايا النحويّة التي تناولوها كان مبناهما الأساس متجدّدًا عند الأوائل نحو سيبويه والمبرد والزمخشري وغيرهم.

الكلمات المفتاحيّة: أثر، استشراق، نحو.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين أبي القاسم محمّد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد...

أدّت الدراسات الاستشراقية التي أجراها علماء الغرب إلى تطوير بعض عناصر الدرس اللغوي العربيّ متمثلاً بالأسلوب والمنهج؛ إذ اتّسعت آفاق البحث في توجيه بعض المسائل النحويّة من وجهة نظر حديثة بإعادة هيكلة بنيتها، وقد تبلور هذا الأثر في بعض الدراسات النحويّة الحديثة التي تناولها المُحدّثون؛ إذ إنّ تأثيرها على الدراسات النحويّة الحديثة كان واضحًا في تعامل المُحدّث مع بعض القضايا النحويّة من بينهم د. إبراهيم أنيس، وتام حسن، وعبد الرحمن أيوب، ومهدي المخزومي، فضلًا عن ذلك فإنّ للمؤثّر الخارجيّ انعكاسًا على نشاط الدرس النحويّ واللغويّ الحديث في الدرس العربيّ، متمثلاً بما اكتسبه هؤلاء الدارسون في دراساتهم لعلوم اللغة الحديثة على وفق النظريات الغربيّة، فكان التأثير والتآثر نتيجة طبيعيّة، ولكن هذا لا يلغي التراث القديم؛ إذ كان الأخير الأصل فيما تناولوه من مسائل نحويّة، بل كلّ القضايا النحويّة التي تناولوها كان لها أساس عند الأوائل نحو سيبويه والمبرد والزمخشري وغيرهم.

وقد حاولت في بحثي هذا إلقاء الضوء على هذا الامتزاج المعرفيّ نتيجة التآثر والتأثير بين التراث النحويّ القديم، والرؤية الحديثة وأثر الفكر الاستشراقيّ في

معالجة بعض المسائل النحويّة من قبل النحويّين المحدثين، فتبلورت الدراسة في محاور خمسة، المحور الأوّل تناول مسألة أقسام الكلام، والثاني في أقسام الجمل، والثالث في بعض الأساليب في العربيّة، والرابع في مسائل في الأفعال، والخامس تناولت فيه قضيّة الإعراب، وخاتمة بالنتائج، سبقت هذه المحاور بمقدّمة وتمهيد.

التمهيد

أولاً- الاستشراق، مفهوماً، وأسباباً

في أيسر المفاهيم أو التعريفات المقبولة لهذا المصطلح على حدّ قول أحد الباحثين: «أنّه مبحث أكاديميّ،... فالمستشرق كلّ مَنْ يعمل بالتدريس، أو الكتابة، أو إجراء البحوث في موضوعات خاصّة بالشرق، سواء أكان ذلك في مجال الأنثروبولوجيا، أي علم الإنسان، أو علم الاجتماع، أو التاريخ، أو فقه اللغة»^[١]، ويمكن النظر إلى مفهوم الاستشراق نظرة أكثر شموليّة وعموميّة كونه «أسلوب تفكير يقوم على التمييز الوجوديّ والمعرفيّ بين ما يسمّى «الشرق» وبين ما يسمّى في معظم الأحيان «الغرب»^[٢]. ويمكن القول إنّ الاستشراق بمفهومه العام محصور بتلك الأبحاث والدراسات التي اضطلع بها الغربيّون لفهم القضايا المعرفيّة للشرق^[٣].

ويعدّ الشرق بمثابة نقطة جذب للغرب على مرّ الأزمان؛ لذلك نجد ظهور تيّارات معرفيّة متنوّعة ومدارس ومذاهب مختلفة اهتمت بدراسة قضايا الشرق المعرفيّة، وهذا يرجع إلى دوافع تمثلت بالجانب الدينيّ، والسياسيّ، والاستعماريّ، والاقتصاديّ^[٤]، فضلاً عن أسباب أخرى دفعت المستشرقين إلى الاهتمام بدراسة العلوم العربيّة أهمّها:

[١]- الاستشراق والمفاهيم الغربيّة: ٤٤.

[٢]- المصدر نفسه، ٤٥.

[٣]- ينظر: نقد الخطاب الاستشراقيّ: ٢٢.

[٤]- ينظر: المستشرقون والتاريخ الإسلاميّ، ص ٦٤، الاستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم، ص ٢٠.

١. إنّ الدرس اللغويّ العربيّ يشغل موقعاً مميّزاً - مثلما ذكر المستشرق (تروبو) - يتوسّط بين نظامين؛ يونانيّ غرباً، وهندي شرقاً، ممّا لفت نظر المستشرقين لتناوله بالدراسة نشأة وتطوراً^[١]، فنشأ عن ذلك دراسات مقارنة بين اليونانيّة والعربيّة والسريانيّة^[٢].

٢. ترجمة بعض الكتب النحويّة من قبل المستشرقين إلى لغاتهم، من ذلك ترجمة كتاب سيبويه على يد المستشرق (يانز)^[٣]، كذلك ألف المستشرق (هاول) و(رايت) مؤلّفات في النحو واللغة وكان التأثر بنحاة العرب واضحاً^[٤].

ومن نافلة القول إنّ دراسات المستشرقين «قد عادت على اللغة العربيّة بالنفع وعلينا أن نذكر في هذا المقام أنّ الدرس اللغويّ قد تطوّر تطوّراً ملحوظاً في مناهجه وأساليب بحثه، وقد بات لزاماً أن تفيد العربيّة من ذلك كلّها، ولا يعني بحال من الأحوال أن يُرفض القديم لقدمه، كما لا يعني أن يُؤخذ الحديث لحداثته، فالحقيقة اللغويّة هي الهدف، والكشف عنها هي الغاية، وما يوصل إليها هو الوسيلة»^[٥].

إذ تبقى العربيّة من اللغات التي انمازت بخصوصيّة جعلت عدداً من المستشرقين يُثنون عليها، فهذه (زيجريد هونكه) الألمانيّة تقول معجبة بجمال العربيّة: «كيف يستطيع الإنسان أن يقاوم جمال هذه اللغة ومنطقها السليم وسحرها الفريد؟ فجيران العرب أنفسهم في البلدان التي فتحوها سقطوا صرعى سحر تلك اللغة، فلقد اندفع الناس الذين بقوا على دينهم في هذا التيّار يتكلّمون اللغة العربيّة بشغف، حتّى إنّ اللغة القبطيّة مثلاً ماتت تماماً، بل إنّ اللغة الآرامية تخلّت إلى الأبد عن مركزها لتحتلّ مكانها اللغة العربيّة».

[١]- تروبو: ١٢٥، نقلاً عن المستشرقون ونظرياتهم، ص ١٣.

[٢]- ينظر: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغويّة، ص ١٣.

[٣]- ينظر: المصدر نفسه، ص ١٤.

[٤]- ينظر: المستشرقون ومناهجهم، ص ٨٢.

[٥]- المستشرقون ونظرياتهم في نشأة اللغة: ١٥.

أما الفرنسيّ (إرنست رينان)، فتسوقنا عبارته المعبرة عن إندهاشه بالعربيّة؛ إذ قال: «من أعرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة القوميّة وتصل إلى درجة الكمال وسط الصحاري عند أمة من الرُّحْل، تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقّة معانيها وحسن نظام مبانيها، ولم يُعرف لها في كلّ أطوار حياتها طفولة ولا شيخوخة».

ويرى المستشرق الفرنسي (جاك بيرك) أنّ للغة العربيّة دوراً في بقاء شعوبها؛ إذ قال: «إنّ أقوى القوى التي قاومت الاستعمار الفرنسيّ في المغرب هي اللغة العربيّة، بل اللغة العربيّة الكلاسيكيّة الفصحى بالذات، فهي التي حالت دون ذوبان المغرب في فرنسا، إنّ الكلاسيكيّة العربيّة هي التي بلورت الأصالة الجزائريّة، وكانت هذه الكلاسيكيّة العربيّة عاملاً قوياً في بقاء الشعوب العربيّة».

كذلك نوّه المستشرق البريطانيّ (ألفريد جيوم) على مسألة استيعاب لغة الضاد واتساعها للتعبير عن المعاني المتعدّدة بقوله: «ويسهل على المرء أن يُدرك مدى استيعاب اللغة العربيّة واتساعها للتعبير عن جميع المصطلحات العلميّة للعالم القديم بكلّ يسرٍ وسهولة، بوجود التعدّد في تغيير دلالة استعمال الفعل والاسم».

وقال المستشرق الفرنسيّ ريجي بلاشير في مقدرة اللغة العربيّة على التعبير قائلاً: «إنّ من أهمّ خصائص اللغة العربيّة قدرتها على التعبير عن معانٍ ثانويّة لا تعرف الشعوب الغربيّة كيف تعبّر عنها»^[1].

ثانياً- أثر الفكر الاستشراقيّ في الفكر النحويّ الحديث

عكف المستشرقون على دراسة الشعوب الشرقيّة، فدرسوا موضوعاتهم وتحديداً في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وقد تضمّنت المسائل اللغويّة والأدبيّة، وانصبّ اهتمامهم على دراسة اللهجات العربيّة القديمة، ثمّ توجّهوا صوب الدرس اللغويّ العربيّ واصفين العربيّة وفق منهج النظريّات

[1]- <https://guidetoarabic.net/ar/categories/main-categories-swr-alaajaz-fy-allght-alarbyt/articles/>

الغربية في ضوء الفصحى المعاصرة من أجل وصف التراث النحويّ وصفًا يتّسم بالجدّة، مهتمّين بدلالة المفردات والتراكيب، فصاحب ذلك تطوّر علمي النحو والمعجم^[١]، ومن الأسماء البارزة في عالم الاستشراق والتي كانت لها جهود بارزة في دراسة وترجمة التراث اللغويّ والنحويّ العربيّ هم: براجشتراسر، وفلاشير، ويوهان فك، وشادة، وإيفالد، ونولدكه^[٢]، وانعكست دراساتهم الاستشراقية هذه على واقع اللغة العربية إيجابًا، تطوّرًا في مناهجها وأساليبها، وبالأخصّ في جانب النحو العربيّ، فبان هذا الأثر عند اللغويين المحدثين متأثرين بالفكر الاستشراقيّ في بعض القضايا اللغوية والمسائل النحوية وإن شكّك بعض المستشرقين في أصالة النحو العربيّ، ووصفوه بالغموض والتأثر بالمنطق الأرسطيّ، متغافلين عن قضية غاية في الأهميّة وهي أنّ التراث اللغويّ العربيّ يمثل منجزًا عربيًّا وإسلاميًّا متميِّزًا، وبرهان ذلك كثرة الدراسات المسلّطة عليه^[٣].

المحور الأوّل: أقسام الكلام بين المحدثين والمستشرقين

اتّجه تقسيم الكلام عند النحاة الأوائل اتجاه القسمة الثلاثية المألوفة في أكثر اللغات (اسم، وفعل، وحرف)^[٤]، وقد وجّه المحدثون انتقادًا لهذه القسمة الثلاثية معلّلين نقدهم بعدم احتكام القدامى لقوانين منهجية تفرض عليهم مثل هكذا تقسيم، ممّا حدا بهم إلى إعادة النظر في تقسيم الكلام وفق نظرة لسانيّة معرفيّة جديدة، منطلقين في ذلك من قواعد نظريّة أسسوها بناء على ما تلقّوه من دراسات في الجامعات الغربية تارة، وتأثرًا بآراء بعض المستشرقين تارة أخرى، فظهر ذلك الأثر جليًّا في بعض ما تناولوه من مسائل لغوية ونحوية، فضلًا عن القول بتأثر النحو العربيّ بتقسيم الكلام هذا بالمنطق اليونانيّ، وكان المستشرق (ماركس) أوّل القائلين بذلك؛ إذ زعم أنّ النحاة العرب من غير المعقول فيما «اهتدوا إليه من

[١]- ينظر: واقع اللغة العربية وأثر المستشرقين عليها (بحث) ١٥٨.

[٢]- ينظر: واقع اللغة العربية وأثر المستشرقين عليها (بحث)، ١٥٧.

[٣]- ينظر: المصدر السابق، ١٥٨-١٥٩.

[٤]- ينظر: الكتاب ١ / ١٢، والمقتضب ١ / ٣.

النظريات النحوية بدون الرصيد المنطقي الفلسفي، الذي مكّن اليونانيين من وضع قوانين لغتهم واستنباط نظرياتهم النحوية؛ لذا فالنحاة العرب إن لم يطلّعوا على المنطق اليوناني، فلا بدّ أنّهم ألفوا -بحسب ماركس- منطق أرسطو، وفي نحوهم ما يدلّ على ذلك، فتقسيمهم للكلام إلى اسم، وفعل، وحرف، موافق تمام الموافقة لمنطق أرسطو للكلام^[١]؛ ومن المحدثين العرب الذين تبنّوا هذا الرأي الدكتور إبراهيم أنيس، ويتّضح الأمر في قوله: «قع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم، وفعل، وحرف، متّبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سمّوها الاسم، والكلمة، والأداة»^[٢].

وقد قسّم الكلام إلى أربعة أقسام (اسم، وفعل، وأداة، وضمير)^[٣]، ويبدو الأثر الاستشراقي في تقسيم إبراهيم أنيس هذا عند النظر في ما قاله براجشتراسر في الباب الثاني في الأبنية؛ إذ جعل «الأول: في الضمائر، وما جانسها من الأسماء، أي أسماء الإشارة والاستفهام، والثاني: في الأفعال، والثالث: في الأسماء الباقية»^[٤]، وهذا ما أشار إليه أحد الباحثين بأنّ تقسيم إبراهيم أنيس مقتبس من المستشرق الألماني براجشتراسر حين جعل الضمائر في باب خاصّ مع أسماء الإشارة والاستفهام^[٥]، وقد جعل المستشرق أدولف دونتس أسماء الاستفهام من الضمائر^[٦]، أمّا الدكتور المخزومي فلم يرتض تقسيم القدماء للكلام، وابتدع قسمة رباعية هي (الاسم، والفعل، الأداة، الكنايات)^[٧]، وبدا أثر المنهج الشكلائي واضحاً في ما يجب مراعاته في تقسيم الكلام لدى الدكتور عبد الرحمن أيوب؛ إذ انتقد النحاة القدامى

[١]- نظرات في التراث: ٨٦-٨٧.

[٢]- من أسرار اللغة العربيّة: ٢٣٦.

[٣]- ينظر: المصدر نفسه، ٢٦٦-٢٧٨.

[٤]- التطور النحوي: ٧٥.

[٥]- ينظر: المنوال النحويّ، ص ١٨٧.

[٦]- ينظر: دراسات في العربيّة، ص ١٦٨.

[٧]- ينظر: في النحو العربيّ قواعد وتطبيق، ص ١٩.

في تقسيمهم للأسماء والأفعال والحروف بأنّه قائم على أساس الدلالة المجردة، وهي تعريفات لا تتصف بالكمال؛ لأنّها لا تستطيع حصر جميع الأفراد الداخلة في نطاقها^[١]، وقال إن: «العلامات التي ذكرها النحاة هي وحدها التي تدخل الفعل، أو الاسم، أو الحرف في نطاق الأسماء، والأفعال، والحروف... وهذا يفضي بنا في النهاية إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية، الذي يحتم دراسة اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ، بل باعتبار أشكالها»^[٢]. وعلى عكس ما ذهب إليه أيّوب من اتباع للمذهب الشكليّ في تقسيم الكلام، نجد الدكتور تمام حسان يجمع بين المبنى والمعنى مقسّمًا الكلام إلى سبعة أقسام (الاسم، والصفة، والفعل، الضمير، والحوالف، الظرف، والأداة)^[٣]، ويبدو أثر المنهج الغربيّ السياقيّ واضحًا لدى الدكتور تمام تأثرًا بمنهج أستاذه فيرث نظريًا في قسمته هذه للكلام^{[٤][٥]}.

وكثير من المستشرقين حاولوا نسف النحو العربيّ أصالة بنسبتهم بعض مصطلحاته ومفاهيمه إلى الثقافة الأرسطية، منهم المستشرق فرستيج^[٦]. وقد ردّ الدكتور أحمد مختار عمر هذا الأثر الأرسطيّ على النحو العربيّ في تقسيم الكلام بقوله: «فإننا نتردّد كثيرًا في قبول الرأي القائل بوقوع النحو العربيّ تحت تأثير سيطرة الفلسفة اليونانية، ومجرد التشابه في تقسيم أو أكثر أو أكثر أو في بعض المصطلحات لا ينهض دليلًا لإثبات مثل هذه الدعوى العريضة، وقد سبق وأن رأينا مثلاً، أنّ أقسام الكلام موجودة كذلك عند الهنود، ولا شكّ أنّها موجودة أيضًا عند شعوبٍ أخرى»^[٧]. إذن هذا التأثير والتأثر لا يصمد إزاء هذه الآراء.

[١]- ينظر: دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص ٢٠.

[٢]- ينظر: دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص ٢١.

[٣]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٠ وما بعدها.

[٤]- ينظر: المنوال النحويّ، ص ١٩٣.

[٥]- من أسرار اللغة، ص ٢٦٣.

[٦]- ينظر: الفكر اللغويّ بين اليونان والعرب، ص ٢٩٣-٣١٩.

[٧]- البحث اللغويّ عند العرب، ص ٣٥١-٣٥٢، وينظر: أصالة النحو العربيّ، ص ١٣١.

المحور الثاني: أقسام الجملة بين المحدثين والمستشرقين

من الجدير بالذكر وقبل البدء بدراسة أقسام الجملة بين المحدثين والمستشرقين الخوض في مسألة تناوّلها النحاة القدامى والمحدثون ولها صلة بموضوع الفقرة المتناوّل، ألا وهي الفرق بين مفهوم الكلام والجملة، إذ ذهب بعض النحاة إلى أنّها مترادفان، وهذا ما يفهم من قول ابن جنّي: «أما الكلام فكلّ لفظٍ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويّون الجمل نحو: (زيدٌ أخوك) و(قام محمدٌ) و(ضرب سعيد) و(في الدار أبوك)»^[١]، وتابعه الزمخشري في هذا القول^[٢]. وقد مايز بعض النحاة بين مفهوم الجملة والكلام؛ إذ ذهب بعضهم إلى أنّ الجملة أكثر عمومًا من الكلام، وذلك لأنّهم اشتروا الفائدة التامة للكلام، وأمّا الجملة فلا يشترط فيها الفائدة، وهذا ما يتّضح في تفريق ابن هشام بين الكلام والجملة في مغنيّه؛ إذ نراه يقول: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك(قام زيد) والمبتدأ وخبره ك(زيد قائم) / وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب اللص) و(أقائم الزيدان) و(كان زيد قائمًا) و(ظننته قائمًا)، وبهذا يظهر لك أنّها ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب أنّها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها»^[٣].

وقد احتجّ ابن هشام على الزمخشري أنّه رادف بين الجملة والكلام بأنّ الكلام شرطه الفائدة، ولا يشترط ذلك في الجملة؛ «ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلّة، وكل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام»^[٤]. ومن المحدثين القائلين بعدم الترادف الدكتور السامرائي مؤيدًا جمهور النحاة بأنّ «الكلام والجملة مختلفان، فإنّ الكلام شرطه الإفادة ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة

[١]- الخصائص، ١ / ١٨.

[٢]- ينظر: المفصل، ص ٢٣.

[٣]- مغني اللبيب، ص ٤٩٠.

[٤]- المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

وإنّما يشترط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يفد، فهي أهمّ من الكلام؛ إذ كلّ كلام مفيد وليس كلّ جملة مفيدة»^[١].

ومن القائلين بالترادف من المحدثين الدكتور المخزومي وهذا ما نلمسه من تعريفه للجملة قائلاً «هي الصورة اللفظيّة الصغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللغات»^[٢]. ومن المستشرقين الذاهبين هذا المذهب براجشتراسر، والمفهوم من قوله: «أكثر الكلام جمل، والجملة المركّبة من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم فالجملة اسميّة، وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعليّة»^[٣]. ويرى الدكتور حلمي أنّ تحديد ماهيّة الجملة إنّما يحدده معايير مختلطة مع بعضها؛ إذ تُحدّد تارة بطول الجملة أو قصرها، وتارة أخرى بوضوح الدلالة التامّة للجملة بعبارة يحسن السكوت عليها، أو تكون الجملة الصورة المتخيّلة في الذهن، أو تتّصل بالتركيب عناصر ووحداً، ومع ذلك تشترك هذه المعايير في حقيقة أنّها جميعاً معايير فلسفيّة منطقيّة بدلاً من معايير اللغة كقاسم مشترك^[٤]. ومع ما نجده من تأثير للعلماء المحدثين بما حملوه من فكرٍ في نظرهم تجاه بعض المسائل النحويّة بفعل ما تلقّوه في الجامعات الغربيّة نتيجة دراستهم فيها، إلا أنّ هذا لا يعني إنسلاخهم عن التراث القديم، أو أنّ ما جاؤوا به لم يكن له جذور عند علمائنا الأوائل؛ إذ يطالعنا في ذلك الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربيّ نقد وتوجيه) تأثيره بالتراث النحويّ القديم في حديثه عن الإسناد وعلاقة المعاني في الصور الذهنية المتكوّنة لدى المتلقّي وغيرها^[٥].

[١]- الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص ١٢.

[٢]- في النحو العربيّ، نقد وتوجيه، ص ٣١.

[٣]- التطور النحويّ، ص ١٢٥.

[٤]- العربيّة وعلم اللغة البنيوي، ص ٧٥.

[٥]- ينظر: في النحو العربيّ (نقد وتوجيه)، ص ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤١.

آراء المحدثين والمستشرقين في أنماط الجمل

أ. نمط الجملة بحسب الإسناد

قسّم النحاة الجملة نسبة إلى إسنادها قسمين جملة اسمية وجملة فعلية، وإثما يكون ذلك بحسب صدر الجملة، قال ابن هشام: «فلاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيئات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوزّه، وهو الأَخْفَش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل ك(قام زيد) و(ضرب اللص) و(كان زيد قائماً) و(ظننته قائماً) و(يقوم زيد) و(قم)»^[١].

أما الزمخشري فقد كان له تقسيم آخر؛ إذ جعل الجملة الشرطية والظرفية من أقسام الجملة قائلاً: «والجملة على أربعة أضرب فعلية، واسمية وشرطية، وظرفية. وذلك (زيدٌ ذهبَ أخوه، وعمرو أبوهُ منطلقٌ، وبكرٌ إن تُعطه يشكر، وخالد في الدار)، ولا بدّ في الجملة الواقعة خبراً من ذكرٍ يرجع إلى المبتدأ، وقولك: في الدارٍ معناه استقر فيها»^[٢].

اعترض عليه ابن يعيش بقوله: «واعلم أنه قسّم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليّتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر)، وهو فعل وفاعل»^[٣].

نفهم من أقوال النحاة القدامى أنّ تقسيمهم للجمل قائم في النظر لركني الجملة (المسند والمسند إليه)، أما المحدثون فقد رفض الدكتور المخزومي التقسيم المعروف للجملة بأنّ الجملة الاسمية إذا كان المسند فيها اسماً، والفعلية إذا كان

[١]- مغني اللبيب، ص ٤٩٢.

[٢]- ينظر: المفضل، ص ٤٤.

[٣]- شرح المفضل، ص ١ / ٢٢٩.

المسند فيها فعلاً، معللاً ذلك كون الدلالة المتجددة إنّما تكون مستمدة من الأفعال وحدها^[١]، فهو يرى أنّ جملة (البدرُ طلعَ)، وجملة (طلعَ البدرُ) يمكن عدّهما جملتين فعليّتين وذلك بإعراب (البدر) فاعلاً، سواء تقدّم أو تأخّر، وبهذا نستطيع الاستغناء عن الكثير من المشكلات والتأويلات التي أوقع النحاة القدامى فيها أنفسهم، أو أوقعهم في ذلك المنهج الفلسفي الذي اتّبِعوه^[٢]، وهذا التعليل يبدو أنّه نابع من المنهج الوصفيّ في تناول المسائل النحويّة بعيداً عن الفلسفة والتأويلات وصولاً إلى الحقائق العلميّة المتبغاة^[٣]. وبناء على ما ذكرنا آنفاً فإنّ للجمل أنماطاً عند النحاة القدامى تمثلت بالجمل الفعلية، والاسميّة، والظرفية، والشرطيّة، أمّا المحدثون والمستشرقون فكانت أنماط الجمل لديهم الآتي:

١. الجمل الإسنادية وغير الإسنادية، ف«الجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسميّة والجمل الفعلية، أمّا الجمل غير الاسنادية، فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية»^[٤]. هذا ما يراه الدكتور عبد الرحمن أيوب ويبدو واضحاً أثر المنهج الشكليّ الذي تبناه في النظر للجملة القائم على الشكل والوظيفة بمنأى عن الفلسفة والمنطق^[٥]. وقد تكلم القدامى عن الإسناد في الجملة في تصنيفهم إيّاها، من ذلك قول المبرد في باب المسند والمسند إليه ما نصّه: «وهما ما لا يستغني كلّ واحد من صاحبه، فمِن ذَلِكَ (قَامَ زيد)، والابتداء وَخبره وَمَا دخل عَلَيْهِ نَحْو (كَانَ) وَ(إن) وَأفعال الشكِّ وَالعلم والمجازة»^[٦]. فهي من المسائل المتفق عليها عند النحويّين وقتها تناولوا مفهوم الجملة وتقسيماتها.

[١]- في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص ٤٠-٥٣.

[٢]- المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٥.

[٣]- ينظر: المنهج الوصفيّ في كتاب في النحو العربيّ نقد وتوجيه (بحث)، ص ٤٤.

[٤]- دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص ١٢٩.

[٥]- ينظر: المصدر نفسه، ص ١٢٧-١٢٨.

[٦]- ينظر: المقتضب، ص ٤/ ١٢٦.

٢. جمل اسمية وفعلية، وهو تقسيم الدكتور المخزومي واعررض على ابن هشام في عده جملة النداء من قبيل الجمل الإسنادية الفعلية بإنابة (أدعو) مناب حرف النداء؛ معللاً رأيه بقوله: «لأنّ النداء أسلوب خاصّ يؤدّي وظيفته بمركب لفظي خاصّ، وله دلالة خاصّة يحسّ بها المتكلّم والسامع»^[١].

كذلك قسّم فندريس الجملة إلى قسمين فعلية واسمية، معرّفًا الفعلية: بأنّها الجملة التي «تعبّر عن الحدث مسنداً إليه زمن منظوراً إليه باعتبار مدّة استغراقه، منسوباً إلى فاعل، موجّهاً إلى مفعول إذا لزم الأمر: اسمع الموسيقى»^[٢]، والاسمية لديه هي الجملة المعبّرة عن نسبة الصفة إلى شيء، نحو: البيت الجديد، الغداء حاضر، زيد حكيم^[٣].

وهو تقسيم علمائنا الأوائل؛ إذ أشار الزمخشري إلى مفهوم الاسمية والفعلية في معرض حديثه عن الكلام والكلم بقوله: «والكلام هو المركّب من كلمتين أُسدت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتّى إلّا في اسمين كقولك: زيد أخوك، ويشترّ صاحبك. أو في فعلٍ واسمٍ، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر»^[٤].

٣. الجملة البسيطة عند المستشرق برجشتراسر ويقصد بها الجملة الاسمية والفعلية، إذ قال: «فالجملة إمّا اسمية أو فعلية، والنحويون فرقوا بينهما... حتى أنّهم عبّروا عن المسند إليه في الجملة الاسمية بعبارة واحدة هي المبتدأ، وعبّروا عنه في الجملة الفعلية بعبارة أخرى هي الفاعل مع أنّ الفرق بين الجنسين في المسند فقط»^[٥].

يتّضح من كلام براجشتراسر أنّ معياره في تحديد نمط الجملة هو الإسناد،

[١]- في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٥٣.

[٢]- ينظر: اللغة، ص ١٦٢.

[٣]- ينظر: اللغة، ص ١٦٣.

[٤]- المفصل في صنعة الإعراب، ص ٢٣.

[٥]- التطور النحوي، ص ١٣٢.

كذلك فإنّ دلالة الجملة لديه ذا أثر في تصنيفها، وهذا ما يلمح في قوله: «إنّ تقديم الفاعل في الجملة الفعلية، فلا يقرّره النحويون، بل يحسبونه مثل (زيدٌ جاء) جملة ذات وجهين، أي جملة اسمية مبتدؤها (زيد)، وخبرها جملة فعلية، وهي (جاء)... غير أنّ الأكثر والأقرب إلى الاحتمال، هو أن يكون معنى (زيدٌ جاء) عين معنى (جاءٌ زيدٌ)، وإنّما الفرق بينهما إذا قلت (جاءٌ زيدٌ) أخبرت عن مجيئه إخباراً محضاً... وإذا قلت (زيدٌ جاء) كان مرادى أن أنبه السامع إلى أن الذي جاء هو زيد»^[١].

تتفق عبارته هذه مع رأي المخزومي القائل فيه، إنّ قولنا «طلع البدرُ، والبدرُ طلع، جملة فعلية... وتقديم المسند إليه لا يغيّر من طبيعة الجملة؛ لأنّه إنّما قدّم للاهتمام به»^[٢]. وهذا ما ذهب إليه الدكتور عمارة؛ حين قال: «إنّ تحديد النحاة لكلّ من الجملتين الاسمية والفعلية... لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربية، فهناك كثير من الجمل التي صدرها اسم، ولكنهم أدرجوها في الفعلية، وآخر صنّفوها فعلية في حين أنّ لا فعل في صدرها»^[٣]، وبذلك نجد اتفاق وجهات نظر المحدّثين والمستشرقين في تصنيف نمط جملة (زيدٌ جاء) على أنّها فعلية وليست اسمية^[٤]. وقد صنّف علماءنا الأوائل الجملة إلى فعلية واسمية بحسب العنصر المتقدّم في الكلام، من ذلك قول ابن هشام: «الجملة الاسمية/ هي التي صدرها اسم، ك(زيد قائم)، و(هيئات العقيق) و(قائم الزيدان) عند من جوّزه، وهو الأخص والكوفيون»^[٥]، وأمّا الفعلية: ف«هي التي صدرها فعل، ك(قام زيد)، و(ضرب اللص)، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم»^[٦]. فهذا التقسيم هو الأصل عند النحويين القدامى وليس بجديد، وهي الجملة البسيطة

[١]- المصدر نفسه، ص ١٣٣.

[٢]- في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص ٤٢.

[٣]- في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص ٨١.

[٤]- ينظر: نحو الفعل، ص ٢٠-٢١، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٣٠، التطوّر النحويّ، ص ١٣٢.

[٥]- مغني اللبيب، ص ٤٩٢.

[٦]- المصدر نفسه.

عند براجشتراسر. والجملة التي اصطلحوا عليها بالإسنادية.

٤. الجملة الطليبية: وهو أسلوب يكون على جزأين، الأول: تركيب إسنادي يدل على الطلب، نهياً، أو أمراً، أو استفهاماً، أو تحضيضاً، والثاني: تركيب إسنادي فعلي يتصدر فعل مضارع^[١]، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^[٢]، فالمضارع منصوب بالفاء السببية، وقد يتجرّد من الفاء، فيكون فيه وجهان، الرفع على أنّه حالاً ولا خلاف في ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَصْرَبُ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾^[٣]؛ إذ توجيه الرفع الإسنادي قد وقع حالاً في جملة (لا تخاف ولا تخشى) أي: إنّ موضع الفعل المضارع الرفع، ومحلّه النصب على الحال والتقدير: لا خائفاً ولا خاشياً^[٤]، والوجه الآخر الجزم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾^[٥]، وهو محلّ الخلاف بين النحاة؛ إذ ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ معنى الطلب هو الذي جزم الفعل المضارع؛ كونه متضمناً معنى الشرط^[٦]، قال سيبويه: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل، إذا كان جواباً لأمر، أو نهياً، أو استفهام، أو تمنّ، أو عرض، فأما ما انجزم بالأمر فقولك: اتّنتي آتك...، وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني؛ لأنّهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ (إن تأتني) غير مستغنية عن آتك. وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إن؛ فلذلك انجزم الجواب»^[٧]. أي جعل سيبويه التعليق سبباً لجزم الفعل المضارع.

أمّا رأي المحدثين أنّ الجازم هو أسلوب الطلب، بمعنى آخر إنّ الموقع هو المؤثر فيه وليس الكلمات ذاتها؛ إذ إنّ الخصائص السياقية لكلّ من الأسلوبين - الشرطيّ

[١]- ينظر: التراكيب الإسنادية، ص ٢٠٦.

[٢]- سورة المنافقون، الآية ١٠.

[٣]- سورة طه، الآية ٧٧.

[٤]- ينظر: التراكيب الإسنادية، ص ٢٠٦.

[٥]- سورة النور، الآية ٣٠.

[٦]- ينظر: الكتاب، ص ٩٣-٩٤.

[٧]- الكتاب، ص ٩٣-٩٤.

المتضمن أداة والطلبية دون أداة- تفرض عدم حمل أحدهم على الآخر، ووجوب تفسير الحالة الإعرابية لكلّ منهما بالنظر إلى الوظيفة النحوية المؤداة بالكلمات المتسقة في تركيب لغوي^[١]. وهو يوافق رأي المستشرق براجشتر الذي يفهم من قوله: «والشرط قد يستغنى فيه عن الأداة العاطفة للجملتين؛ مثال ذلك (سَمَّنَ كلبك يَفْتُلُكُ)، أي: إن سَمَّنت كلبك قتلك، أو فسقتك. المضارع المجزوم هنا، جواب عن الأمر، ومعناه معنى جزاء الشرط، الذي ينوب عنه الأمر»^[٢].

٥. الجملة الدالة على الحال: الحال هو وصفٌ يُذكر لبيان هيئة الاسم الذي يكون الوصف مختصاً به^[٣]، ويأتي مفرداً نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾^[٤]، ويأتي جملة نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^[٥]، ومن المسائل الخلافية بين النحاة هو أنّ خبر (كان) منصوب على الحالية في الأصل، هذا ما ذهب إليه الكوفيون وعند البصريين لا يجوز؛ لأنّ للحال أحكاماً مختصةً به لا تتحقق بمنصوب (كان)^[٦]، وقد اتفقت وجهة النظر الحديثة في هذا الخصوص مع الرأي الكوفيّ متمثلاً بما قاله المخزومي «فلا بدّ أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نوّيد الكوفيّين في تسميته (حالاً) لا خبراً، كما زعم البصريّون؛ لأنّه إنّما يبيّن هيئة خاصّة للموجود المتحدّث عنه»^[٧]. وهذا رأي المستشرق براجشتر اسر بعدما فصل الكلام عن الجملة الحالية ذكر: «أنّ الجملة الحالية قد تكون خبراً، كما أنّ النصب في معنى الحال، هو أصل النصب في خبر (كان) وأخواتها... وذلك كثير جداً؛ منه (كان يفعل) و(كان قد فعل)»^[٨].

[١]- ينظر: التراكيب الإسنادية، ص ٢٠٨.

[٢]- التطور النحوي، ص ١٩٦-١٩٧.

[٣]- ينظر: شرح الأشموني، ص ٢/٣-٤.

[٤]- سورة الأنبياء، الآية ١٦.

[٥]- سورة النساء، الآية ٤٣.

[٦]- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٢٩٥.

[٧]- في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٨٢.

[٨]- التطور النحوي، ص ١٩٥.

إذن في هذه الجزئية اتفق المُحدَث مع القديم ولا جديد في ذلك.

ب. نمط الجملة بحسب التركيب: التركيب هو أن تضمّ لفظاً إلى لفظٍ آخر، وهو على أقسام، الإسنادي: وهو المشتمل على نسبة بين لفظين تتحصّل بهما الفائدة، والوصفي، والإضافي، والمزجيّ العددي، وغير العددي^[١]، والنمط المركّب عند الدكتور تمام حسان مرادف لمفهوم الجملة^[٢]، ويرى آخر أن مصطلح التركيب «مستعملاً للدلالة على مفهوم الجملة، ولكنه أوسع مجالاً منه، إذ يدلّ على أنواع من التراكيب العديدة لا تدخل في عداد الجملة، مثل: التركيب العددي، والتركيب المزجي، والتركيب الإضافي»^[٣]، إذ لعلّ هذه التراكيب -الوصفية، والإضافية، والمزجية- تندرج تحت مفهوم التراكيب غير التامة التي لا يحسن السكوت عليها؛ لعدم حصول الفائدة، بخلاف التراكيب الإسنادية التي يتحصّل بها المعنى^[٤]. ومن هذه الأنماط الآتي:

١. الجملة التي تقع وصفاً: عند القدماء هي الجملة التي تأتي بعد اسم نكرة لتصفه^[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^[٦]، فجملة (لا بيع فيه) وصف لـ(يوم)، وهو نكرة، أمّا عند المحدثين فمفهوم الجملة الوصفية لديهم تشير إلى ما كان فيها الوصف عاملاً؛ إذ حدد الدكتور صلاح شعبان الجملة الوصفية بقوله أنّها «الجملة المكوّنة من مبتدأ وقع وصفاً مشتقاً أو مؤوّلاً به، مفرداً قد أسند إلى مرفوعه الظاهر، أو الضمير المنفصل، المثني أو الجموع التالي له»^[٧]، نحو: ما حاضر شقيقه محمّد^[٨].

[١]- ينظر: أنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبدیع، ص ٥٩.

[٢]- ينظر: البيان في روائع القرآن، ص ٥٦.

[٣]- مبادئ في اللسانيات، ص ١٠١.

[٤]- التركيب بين القدامى والمحدثين، (بحث)، ص ٣٤.

[٥]- ينظر: المفصل، ص ١١٥، مغني اللبيب، ص ٢ / ٤٧١.

[٦]- سورة البقرة، الآية ٢٥٤.

[٧]- التراكيب الإسنادية، ص ١٣٢.

[٨]- المصدر نفسه.

أما مفهوم الجمل الوصفية عند المستشرق براجشتراسر، فهي إما أن تكون وصفاً، أو صلة؛ إذ قال: «فالصفة تقتصر على وصف الأسماء المنكرة، وتقتصر الصلة على وصف الأسماء المعرفة نحو: (جاءني رجلٌ لا أعرفه)، و﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾^[١]»، والأخيرة عند القدماء والمحدثين جملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب^[٣].

٢. الجملة المحكية بالقول: وهي الجملة المحكية إما لفظاً أو تقديرًا، أي إما أن يُصرَّح بالفعل، نحو، قال محمد: عليٌّ ناجحٌ، أو الحكاية بالقول بتقدير الفعل، نحو، ناديتُ محمدًا: إنَّ أباك قادمٌ، والتقدير: قلت إنَّ أباك قادمٌ، هذا ما ذهب إليه القدماء والمحدثون^[٤]، وقد أطلق عليها براجشتراسر (الجملة القائمة مقام الاسم الموصوف)، وهي عنده على نوعين: فالقائم مقام الاسم إما لفظها، نحو ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ﴾^[٥]، أي: إنَّ الكتاب الملقى على سبأ هو: بسم الله...، أو مضمونها، نحو: أهل لا إله إلا الله كثير، أي: أهل النطق بلفظ الشهادة، دون الإخلاص بمعناها^[٦]. أقول وإن بدا الأثر الاستشراقي على العقل النحوي الحديث في هذا الجانب المهم من الكلام، ألا وهي الجملة وتقسيماتها، إلا أنَّ الجملة كانت محور الدرس النحوي القديم؛ إذ عكف العلماء قديمًا على دراسة الجملة تحت عنوان (الكلام وما يتكوّن منه). في فصول منفصلة من كتبهم، كذلك ناقشوا أيضًا الجملة وتنوّعاتها، بل إنَّ ابن هشام توسّع في دراسة الجمل تقسيماً وأحكاماً مستعرضاً ما قيل في أنواعها.

المحور الثالث: مسائل في الأفعال بين المحدثين والمستشرقين

- فلسفة الزمان النحوي للأفعال: كانت نظرة العلماء لتقسيم الأفعال بحسب

[١]- سورة البقرة، الآية ٢١.

[٢]- التطور النحوي، ص ١٨١.

[٣]- ينظر: مغني اللبيب، ص ٢/ ٥٣٤-٥٣٥، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٧٢.

[٤]- ينظر: الكتاب ١/ ١٢٢، التطور النحوي، ١٨٤-١٨٥.

[٥]- سورة النمل، الآية ٣٠.

[٦]- ينظر: التطور النحوي، ص ١٨٤.

الأزمان نظرة فلسفيّة، وهذا ما يُفهم من كلام ابن يعيش؛ إذ قال: «لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماضٍ، ومستقبلٍ، وحاضرٍ»^[١].

وقد عاب الدكتور إبراهيم أنيس على النحاة محاولة جعلهم الصيغة مرتبطة بزمانٍ محدّدٍ؛ إذ قال: «ولا شكّ إنّ ربط الصيغة بزمنٍ معينٍ يحملنا في العربيّة على الكثير من التكلف والتعسف»^[٢].

وانتقد المخزومي النحاة القدامى بأنهم: «لم ينجحوا في تصوّر أنّ الزمن النحويّ ليس كالزمن الفلسفيّ يدلّ على المضي والحضور والاستقبال، ولكنها صيغ تدلّ على وقوع أحداثٍ في مجالاتٍ زمنيّة مختلفة ترتبط ارتباطاً كليّاً بالعلاقات الزمنيّة عند المتكلّم، أو غيرها من الأحداث: التي تقاربها في الموقع... ولو كان النحاة قد نجحوا في تصوّر ذلك، لكان عملهم أقرب إلى طبيعة اللغة وألصق بدراسة النحو»^[٣].

وذهب المستشرق فندريس أنّه لا توجد في اللغات السامية المشتركة وسيلة ما يمكن بها تمييز أزمنة الأفعال المختلفة، وأنّ الزمان الفعليّ لديه هو التام، وغير التام، وقصدَ بالتام المنتهي الحدث أي: الماضي وغير الماضي، وغير التام الذي لم ينته حدثه بعد، وأمّا العربيّة فغير التام لديها هو (المضارع) المستقبل والحاضر^[٤]. يعني يمكن القول إنّ الاختلاف بين القديم والحديث إنّما يكمن في المصطلح؛ لأنّ المضمون واحد.

[١]- شرح المفصل، ص ٤ / ٢٠٧.

[٢]- من أسرار اللغة، ص ١٧٢.

[٣]- النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص ١٤٧.

[٤]- ينظر: اللغة، ص ١٣٦-١٣٧.

ويرى الدكتور حمودة أن ما ذهب إليه «فندريس صحيح من الناحية الصرفية؛ إذ إنَّ الفعل في العربية منفصل عن السياق إمَّا أن يكون ماضيًّا فقط، أو يكون حاضرًا، أو مستقبلًا، ولكن فندريس غير دقيق فيما رمى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة؛ ذلك أنَّ الزمن النحويّ وظيفته السياق يؤدِّيها الفعل،... ولم يفرِّق فندريس بين الزمن صرفيًّا وبين الزمن في التركيب بالنسبة للغات السامية»^[١].

- أصل اشتقاق صيغة الفعل: اختلفت آراء المدرستين في مسألة أصل الاشتقاق، البصريون يرون أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر، فالأخير هو الأصل في الاشتقاق، والكوفيون يرون أنَّ المصدر يشتقُّ من الفعل^[٢]، وقد ذهب الأستاذ كراوس إلى أنَّ صيغة الفعل الدائم هي مصدر لصيغة الفعل الماضي؛ إذ يرى أن لا فرق بين جملة (زيدٌ فرِحَ)، وجملة (زيدٌ فرِحَ) إلا بالحركة، وأنَّ الاتصال بين البنائين وثيقٌ، بيد أنَّ صيغة الأوَّل تدلُّ على الإطلاق مجردًا من الزمان، وصيغة الثاني تدلُّ على زمن الماضي، ويرى كراوس أنَّ الاتصال بين صيغتي (فَعَلَ) و(فَعِلَّ) مدعاة للتفكير بنشأة الفعل الماضي، وأنَّ جملة (زيدٌ فرِحَ) هو تطوُّر لعبارة (زيدٌ فرِحَ) بعد تغيير حركة الصفة^[٣].

كذلك ذهب المستشرق ولفنسون إلى أنَّ صيغة الأمر هي الأصلية القديمة للفعل العربيِّ، ومن (قم، وزد، وبِع) اشتقُّ الفعل المضارع في حال إسناده للضمير، وأنَّ أقدم الصيغ المستعملة والتي تدلُّ على صيغ الماضي والمضارع والأمر هي تلك الشبيهة بالأمر^[٤].

وقد اعترض الدكتور المخزومي على أن تكون صيغة الأمر أصل الاشتقاق للأفعال، وأنَّ أكبر الظن لا يوجد دليل يؤيِّد هذا الزعم، وافترض أنَّ صيغة الأمر

[١]- ابن القيم الجوزية جهوده في درس اللغويِّ، ص ١١١-١١٢.

[٢]- ينظر: الإنصاف، ص ١/ ١٩٠-١٩١، المسألة ٢٨.

[٣]- ينظر: محاضرات بول كراوس في جامعة القاهرة ١٩٤٣. نقلًا عن في النحو العربيِّ، ص ١٠٧.

[٤]- ينظر: تاريخ اللغات السامية، ص ١٤-١٥.

كانت تُستعمل من غير أن يكون معها صيغ أخرى، ثم ظهرت الصيغ الأخرى تدريجياً دون ترك أثر ممكن تتبعه لمعرفة مصدر الأفعال التي اشتقت منه^[١].

وذهب براجشتراسر إلى «أنّ العربيّة ابتدعت ماضياً متعدّياً دالّاً على عمل اختياريّ، على صيغة (فَعَلَ)، متّفقة في ذلك مع سائر اللغات السامية الغربيّة، وأتمّها ابتدعت مضارعاً منصوباً، علاوة على المجزوم والمرفوع، مختصّة بذلك وحدها دون سائر أخواتها»^[٢].

المحور الرابع: الأساليب في العربيّة بين المحدثين والمستشرقين

١. أسلوب التحذير: التحذير عند النحاة «هو تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه»^[٣]، فيكون المخاطب هو المقصود بالتحذير وليس المتكلّم، أو الغائب مع حذف الفعل معه، معلّين ذلك بالآتي: «فلا يكون أن تضمّر فعل الغائب وكذلك لا يجوز زيّداً،... لأنّك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السامع الشاهد إذا قلت: زيّداً أنّك تأمره هو بزيّد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عليك، أن يقولوا عليه زيّداً، لئلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل»^[٤].

وقد تأوّل النحاة الناصب بالأفعال (اتق، إحذر، باعد...). قال ابن يعيش: «فمن ذلك قولهم: (إيّاك والأسد)، فد(إيّاك) اسم مضمّر منصوب الموضع، والناصب له فعل مضمّر، وتقديره: إيّاك باعد وإيّاك نحّ، وما أشبه ذلك»^[٥]، وعلّل سيبويه حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فصار (إيّاك) بدلاً من الفعل^[٦].

[١]- ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص ١٠٨.

[٢]- التطور النحويّ، ص ٨٨-٨٩.

[٣]- شرح الأشموني، ج ٣، ص ٨٤.

[٤]- الكتاب، ج ١، ص ٢٥٤-٢٥٥.

[٥]- شرح المفصل، ج ١، ص ٣٨٩.

[٦]- ينظر: الكتاب، ج ١، ص ٢٧٤.

يتضح من كلام القدماء أنّ أسلوب التحذير لديهم هو جملة فعلية، وهذا لا يتفق مع وجهة النظر الحديثة؛ إذ اعترض بعضهم على القدماء جعلهم أسلوب التحذير من الجمل الفعلية من دون أن يكون ثمة فعل أو فاعل^[١]، وأنّ سبب ذلك هو العامل؛ كي يعللوا النصب على المفعولية في الضمير (إيّاك)^[٢]، فحكموا على المبنى وليس على أساس دلالة الجمل والتراكيب مرتبطة بمبناها؛ لذلك قاسوا (إيّاك) المنصوب على المفعولية في باب التحذير، بضمير النصب المنفصل (إيّاك)، للشبه الصرّفي فيما بينهم^[٣].

ونظر المستشرق براجشتراسر إلى جملة التحذير بأنّها قريبة من الجملة في الدلالة، ناعثاً إيّاها بأشباه الجمل؛ إذ نجده يقول: «وأنواع أشباه الجملة على اختلافها، قد تقرب في بعض الأحيان إلى الجمل الكاملة»^[٤]، ومثّل لها بجملة (إيّاك والأسد)، معللاً رأيه بأنّها «من جهة المعنى، مساوية لجملة كاملة، أي: احذر الأسد، وإن لم تكن جملة في الحقيقة، والاسمان في هذا المثال، كلاهما منصوب»^[٥].

ويرى فندريس أنّه «لا يعبر عن الحدث في اللغة المنطقية غير الفعل، غير أنّ الأمر لا يدخل في اللغة المنطقية إلّا جزئياً، وهي صورة اللغة الفاعلة»^[٦]؛ لذا «عندما نقول (نار!) أو (سكوت!) أو (وقوف!) أو (التفات!)، ترانا نأمر بتنفيذ حدث بالضبط كما لو كنّا نقول: (خذ)، أو (تعالوا)، أو (توقفوا)»^[٧].

وعدها الدكتور تمام حسان أنّها من الجمل الإفصاحية المعبرة عن مواقف

[١]- ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة العربية، ص ١٠٩.

[٢]- ينظر: أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص ٣٥٤.

[٣]- ينظر: أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص ٣٥٦.

[٤]- التطور النحوي، ص ١٣١.

[٥]- التطور النحوي، ص ١٣١.

[٦]- اللغة، ص ١٦٣.

[٧]- المصدر نفسه.

انفعالية تعتري النفس فتفصح عنها^[١]. ويوافق البحث رأي القدامى في النظر إلى جملة التحذير على أنّها جملة فعلية؛ لأنّ المضمون مرتبطٌ بأداء فعلٍ ما ترغيباً أو ترهيباً، وليس بالضرورة أن يكون ذلك مرهوناً بوجود لفظ الفعل فدلالة العبارة مفصحة عن المراد من الفعل.

٢. أسلوب النفي: النفي «أسلوبٌ لغويٌّ تحدّده مناسبات القول، وهو أسلوبٌ نقضٍ وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردّد في ذهن المخاطب»^[٢]. ويؤدّي النفي بأدوات منها، (لم، لن، لا، لات، ما...)، واختلف النحاة في أصل أدواتها منها: (لن)؛ إذ ذهب الخليل إلى أنّها «مركبة من (لا) و(أن) الناصبة للفعل المستقبل، نافية كما أنّ (لا) نافية، وناصبة للفعل المستقبل، كما أنّ (أن) كذلك، والمنفى بها فعل مستقبل، كما أنّ المنصوب بـ(أن) مستقبل، فاجتمع في (لن) ما افترق فيهما»^[٣]. وذهب الفراء إلى أنّها في الأصل (لا)، فأبدلت نوناً فصارت (لن)^[٤].

ومن المحدثين ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنّ أداة النفي (لم) نُحِتت من (ما) و(لا)^[٥]. وأما الدكتور المخزومي فيرى أنّ «الذي يدلّ على النفي أصالة هو: (لا) و(ما)، ومن (لا) اشتقت العربية أدوات نفي مركّبة بطريق النحت، فدلالة (لم) و(لما) على النفي لم تكن مستفادة منها أصالة، ولكنّها من (لا) المدلول على وجودها فيها باللام التي يبدأ بها كلّ منهما»^[٦]. وتتفق وجهة نظر المخزومي في هذه المسألة مع المستشرق براجشتراسر؛ الذي يرى أنّ أصل النفي في العربية أن يكون بـ(لا) و(ما)، وأنّ العربية قد اشتقت من (لا) أدوات منها: ليس، ولا، ولم، ولن مركّبة من (لا) و(أن)، و(لم) ربما كانت مركّبة من (لا) و(ما) الزائدة^[٧].

[١]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٣.

[٢]- في النحو العربيّ (نقد وتوجيه)، ص ٢٤٦.

[٣]- شرح المفصل، ج ٥، ص ٣٨.

[٤]- ينظر: المصدر نفسه.

[٥]- ينظر: من أسرار اللغة، ص ١٦٩.

[٦]- في النحو العربيّ، ص ٢٥٥.

[٧]- ينظر: التطوّر النحويّ، ص ١٦٨-١٦٩.

وأما أداة النفي (لات)، فقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي أن «هذا الحرف من ابتداعات العربية، ولا يوجد له نظير في سائر اللغات السامية»^[١]، وهو بهذا يتفق مع براجشتراسر بأن العربية اشتقت أدوات للنفي من (لا) تفرّدت بها عن سائر اللغات السامية، كذلك ذهب إلى أنّها «لا» زيدت عليها التاء لتخصيصها بأحكام، فهي أكثر ما تستعمل في نفي الزمن»^[٢].

واعترض الدكتور عبد الرحمن أيوب على أن تكون (لات) مكوّنة من (لا) مع (التاء)؛ معضّداً رأيه بأنّ النحاة لا يميزون إدخال حرف على حرف^[٣]. ويرى براجشتراسر أن «مما يشتق من (لا): (لات)، وهي نادرة لا تكاد أن توجد إلا في القرآن الكريم، وبعض الشعر العتيق»^[٤].

أما عن الدلالة الزمنية للفعل الداخلة عليه إحدى أدوات النفي، فقد ذهب الدكتور الجوّاري إلى جزم الفعل المضارع إذا دلّ على الماضي؛ إذ قال: «إنّ الفعل المضارع قد يخرج أو تخرج به حروف وأدوات عن معناه الذي استحقّ به الإعراب إلى معنى الفعل المبنيّ، وهو الفعل الماضي... وهنا تتحدّد دلالاته الزمنية، بل ينقلب معناه إلى معنى ليس من شأنه أن يدلّ عليه بنفسه، وهو لذلك يصبح كما أسلفنا متردّداً بين الإعراب والبناء... ولذلك تقطع عنه الحركة في آخره... ومن أجل ذلك كانت علامة الجزم السكون أصلاً»^[٥]، ثمّ يقول: «ولو أنّنا نظرنا في الأدوات التي يجزم بها الفعل المضارع لوجدناها طائفتين: أولاهما، تقلب معناه إلى معنى الماضي وتلك هي «لم، ولماً»... والطائفة الثانية، تجعله لمعنى الطلب»^[٦]، وهذا يوافق رأي براجشتراسر الذي ذهب فيه إلى أنّ المضارع مجزوم في العربية إذا دلّ

[١]- معاني النحو، ج ١، ص ٢٥٩.

[٢]- المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٠.

[٣]- ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٨٦.

[٤]- التطور النحوي، ص ١٦٩.

[٥]- نحو التيسير، ص ٩١-٩٢.

[٦]- المصدر نفسه، ص ٩٢.

على الماضي كذلك في العبرية^[١]. ونجد أن القدماء تناولوا دلالة المضارع الزمنية؛ إذ أشار إليها السيوطي في هُمة منها: جواز دلالة على الماضي؛ لتوقفه على مسوغ، وهذا رأي سيوييه والجمهور؛ لأن دلالة على الحال أو الاستقبال أصل في دلالة الزمنية^[٢]، أما الماضي فمسوغه قطعاً دخول أدوات النفي عليه فتقلب دلالة.

٣. أسلوب الاستفهام: الاستفهام «أسلوب لغوي، أساسه طلب الفهم، والفهم هو صورة ذهنية تتعلق أحياناً بمفرد، شخص أو شيء، أو غيرهما، وتتعلق أحياناً بنسبة، أو بحكم من الأحكام، سواء كانت النسبة قائمة على يقين أم على ظن، أم على شك»^[٣]، ويكون الاستفهام تارة بأدوات، وتارة أخرى بدون أدوات، وإلى ذلك أشار الدكتور المخزومي فقال: «لجملة الاستفهام نظام يغلب اتباعه، وذلك أن تصدر أداة الاستفهام ويليهما المسؤول عنها، ... وقد تُحذف أداة الاستفهام وتبقى الدلالة عليه معتمدة على لحن القول، كقول عمر بن أبي ربيعة^[٤]:

فو الله ما أدري وإن كنت دارياً بسبعٍ رمين الدهر أم بشانٍ؟^[٥]

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه براجشتراسر من أن «اللغات السامية لا تعرف تأدية الاستفهام، بترتيب للكلمات خاص به أصلاً، فإما أن تستغني عن كل إشارة إليه إلا النغمة، وإما أن تستخدم الأدوات، والأول موجود فيها كلها، وهو نادر في العربية الفصحى»^[٦]، وهذا أيضاً يتفق مع وجهة نظر المستشرق فيشر؛ إذ يقول: «يجوز حذف حرف الاستفهام في العربية الفصحى، فيتعين الاستفهام، كما هو الحال في اللهجات العربية الجديدة، وفي كثير من اللغات

[١]- ينظر: التطور النحوي، ص ٨٨، ١٩٨.

[٢]- ينظر: همع الهوامع، ج ١، ص ٣٦-٣٧.

[٣]- في النحو العربي، ص ٢٦٤.

[٤]- ينظر: شرح المفصل، ج ٥، ص ١٠٣.

[٥]- في النحو العربي، ص ٢٧٥.

[٦]- التطور النحوي، ص ١٦٥.

الأخرى بواسطة نغم الصوت»^[١]. أي: إن العربية أسبق من باقي اللغات في حذف أداة الاستفهام، ومع ذلك يُفهم المعنى من السياق. وهذا ما انمازت به العربية ومن جميل القول في وصف العربية نذكر عبارة للمستشرق (وليم مرسيه): «العبارة العربية كالعود إذا نقرت على أحد أوتاره رنّت لديك جميع الأوتار وخفقت، ثم تُحرّك اللغة في أعماق النفس من وراء حدود المعنى المباشر موكبًا من العواطف والصور»^[٢].

المحور الخامس: الإعراب بين المحدثين والمستشرقين

الإعراب: من الظواهر التي انمازت بها اللغة العربية؛ نظرًا لأنّ العربية تجنح إلى إعراب كلامها؛ إبانة للمعنى وإزالة للغموض، فبالإعراب «تُميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أنّ قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب أو (ضربَ عمرَ زيد) غير معرب لم يوقف على مراده، فإن قال: (ما أحسنَ زيدًا) أو (ما أحسنَ زيد) أو (ما أحسنَ زيد) أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراد»^[٣]؛ لذا تناوله العلماء قديمًا وحديثًا.

يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم: «هي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجرّ، والرفع، والجزم، والفتح والضمّ، والكسر، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف... وذلك الحرف حرف الإعراب. فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب»^[٤].

وعلى أهميته في وضوح المعاني، إلا أنّ العلماء انقسموا إزاءه قسمين، قسم ينكر

[١]- المعجم اللغوي التاريخي، ص ١٢.

[2]- <https://guidetoarabic.net/ar/categories/main-categories-swr-alaajaz-fy-allght-alarbyt/articles/>

[٣]- الصاحبي في فقه اللغة، ١٤٣.

[٤]- الكتاب، ج ١، ص ١٣.

أن يكون له دور في المعنى ويمثّل هذا الرأي من القدماء قطرب؛ إذ نجده يقول: «وإنما أعربت العربُ كلامها؛ لأنّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا؛ لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمکنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان؛ ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّكٍ وساكنٍ ومتحرّكين وساكنٍ ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة»^[١].

ومن المحدثين من ذهب مذهب قطرب، معللاً ذلك تعليلاً صوتياً، وهو ما نلمحه في قول الدكتور إبراهيم أنيس «إنّ تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً، أو نثراً فإذا وقف المتكلم، أو اختتم جملته لم يحتاج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمةٍ من قوله بما يُسمّى السكون، كما يظهر أنّ الأصل في كلّ الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأنّ المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلّا لضرورة صوتية يتطلّبها الوصل»^[٢].

ولم يرق هذا الرأي للدكتور المخزومي؛ لأنّه يرى أنّ الوقف لا ينطبق على بعض اللهجات المختلفة في العربية لفهم المقصود من كلامهم، فنجده يقول: «فإذا لم تكن حركات أعلامٍ لمعانٍ قصد إليها المتكلم، بل لم تعدّ أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسّر الوقف على: خالد في لغة من ينتظر (وهي لغة أزد السراة)؟ ولماذا كانت الدالّ مرفوعة، ومنصوبة، ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تكسر لتسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها؟... وعليه فإنّ القول بأنّ الحركات إنّها هي سدّ للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم قول لم يحالفه التوفيق»^[٣].

[١]- الايضاح في علل النحو، ص ٧٠-٧١.

[٢]- من أسرار اللغة، ص ٢٠٨.

[٣]- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٢٥١.

أما المستشرقون فكانوا فريقين في شأن قضية الإعراب في العربيّة، بعضهم أنكر وجوده في لغة الحديث، مستدلاً بأدلة لغويّة وعقليّة وهو المستشرق (كوهين)؛ إذ ذهب إلى أنّ هذه القواعد الدقيقة المتشعبة المعروفة بقواعد الإعراب لم تُراع إلاّ في لغة الآداب (الشعر والنثر والخطابة)، أمّا لغة الحديث فكانت غير معربة، أو على الأقلّ لم تكن لقواعد الإعراب فيها ما كان في لغة الأدب من شأنٍ مستدلاً بدليلين: لغويّ، يتمثّل في كون اللهجات العاميّة جميعها والتي تشعبت من العربيّة وهي مستخدمة الآن في العراق والشام والحجاز واليمن مجردة من الإعراب، ولو كانت معربة لوصل شيء من نظامها إلى جميع اللهجات الحاضرة، والدليل الثاني عقليّ منطقيّ، وهو القائل بأنّ هذه القواعد الدقيقة صعب تطبيقها في لغة المحادثة، بل يتطلّب انتباهاً ودقّة ملاحظة لعناصر الجملة، لذلك يرى أنّه كوهين من غير المعقول أنّها كانت تُراعى في لهجات الحديث؛ لأنّ تلك اللهجات كانت تميل إلى السهولة واليسر في التعبير^[١].

كذلك شكّك المستشرق (فولرز) بأنّ الإعراب من خصائص العربيّة وأنكر أن تكون هذه العربيّة الفصحى حيّة في عهد النبي ﷺ، بل ذهب إلى أبعد من هذا، فهو يرى أنّ هذه الفصحى التي رواها النحويّون العرب، وجاء بها القرآن مصنوعة^[٢].

كما شكّك المستشرق (باول كالة) بمسألة الإعراب مستدلاً بزعمه هذا أنّ النصّ القرآنيّ جمع بعد وفاة النبيّ بمدة وجيزة في عام (٦٣٢هـ) واتخذ الشكل النهائيّ في زمن الخليفة عثمان، وهنا قامت مشكلة، وهي كيف يقرأ ويرتل، وفي ذلك الوقت قامت دراسات نشيطة للشعر البدويّ، وكان الرجال يجمعون أشعارهم وحكاياتهم تحت ما يعرف بأيّام العرب، فاتخذت هذه اللغة أساساً للعربيّة النموذجيّة، ثمّ حذت لغة القرآن على نمطها^[٣].

[١]- ينظر: فقه اللغة (عبد الواحد وافي)، ص ١٦٢.

[٢]- ينظر: فصول في فقه اللغة (رمضان عبد التواب)، ص ٣٧٧-٣٧٨.

[٣]- ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

وفي مقابل هؤلاء المستشرقين المشكّكين بقضيّة أصالة الإعراب في العربيّة، يطالعنا من المستشرقين مَنْ يرى أنّ الإعراب سمة من السمات اللغويّة في العربيّة، وهو المستشرق (يوهان فك)؛ إذ قال: «قد احتفظت العربيّة الفصحى، في ظاهرة التصرّف الإعرابيّ بسمة من أقدم السمات اللغويّة، التي فقدتها جميع اللغات السامية باستثناء البابليّة القديمة»^[١]. ويرى المستشرق براجشتراسر أنّ «الإعراب سامي الأصل، تشترك فيه اللغة الأكديّة، وفي بعض الحبشيّة ونجد آثاراً منه أيضاً في غيرها، غير أنّ العربيّة ابتدعت شيئين: الأوّل، إعراب الخبر والمضاف، وتتفق في بعض ذلك مع أخواتها، والثاني: عدم الانصراف في بعض الأسماء، وتنفرد بذلك عن غيرها»^[٢].

[١]- العربيّة (يوهان فك)، ص ١٥.

[٢]- التطوّر النحويّ، ص ١١٦.

الخاتمة

ختامًا ندرج أهم ما توصل إليه البحث من استنتاجات

١. توصل البحث إلى وجود أثر للفكر الاستشراقيّ على الفكر النحويّ الحديث فيما تناولوه من قضايا نحويّة، بحكم دراستهم في جامعاتهم الغربيّة وهو أمر طبيعيّ، ولكن هذا لا يعني تفردهم بما طرحوه من آراء وانسلاخهم عن القديم، بل أثبت البحث أصالة النحو العربيّ القديم، وأنّ مبنى الأحكام التي تناولها علماءنا المحدثون كانت على آراء القدماء، في طليعتهم سيوييه والمبرد والزخشيّ وغيرهم.

٢. كشف البحث أنّ من أبرز المستشرقين أثرًا نحويًّا لدى المحدثين، براجشتراسر، وهي انعكاس لآراء القدماء.

٣. تأثر المحدثون في تقسيم الكلام، وتقسيم الجملة في ما طرحه المستشرقون، وما تلقّوه من دراسة للنظريّات الغربيّة، مثل الدكتور عبد الرحمن أيوب الذي تأثر بالمدرسة الشكليّة في تقسيم الجملة، وتمام حسّان الذي تأثر بالمدرسة السياقيّة في ما تبناه من آراء لمسائل نحويّة، نحو تقسيم الكلام إلى سبعة أقسام، جامعًا بين المبنى والمعنى.

٤. اتّضح الأثر الاستشراقيّ الغربيّ في تقسيم إبراهيم أنيس للكلام إلى أربعة أقسام (اسم، وفعل، وأداة، وضمير)، اقتباسًا من براجشتراسر؛ إذ أفرد الضمائر في باب خاصّ مع أسماء الإشارة، والاستفهام.

٥. اتّفقت وجهة نظر الدكتور المخزومي مع براجشتراسر في أنّ المعيار في تحديد نمط الجملة هو الإسناد، فجملة (زيد جاء) هو عينها (جاء زيد) عند براجشتراسر، و(طلع البدر) و(البدر طلع) عند المخزوميّ، فكلاهما جملة فعليّة، كما التقت آراؤهما في أنّ أصل خبر (كان) منصوب على الحاليّة.

٦. ذهب البحث إلى أنّ جملة التحذير هي من قبيل الجمل الفعلية كما نظر إليها القدامي، وليست من أشباه الجمل على وفق نظرة الدرس النحويّ الحديث.

لائحة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. ابن القيم الجوزية جهوده في الدرر اللغوي: د. طاهر سليمان حموده، دار الجامعات المصرية للنشر / الاسكندرية، ١٩٧٦.
٣. العربية وعلم اللغة البنيوي: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥ م.
٤. أساليب نحوية جرت مجرى المثل (دراسة تركيبية دلالية): خلود صالح عثمان، مكة المكرمة / جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٦ هـ.
٥. الاستشراق ما لهم وما عليهم: د. مصطفى السباعي، دار الوراق للنشر والتوزيع، المكتب الإسلامي.
٦. الاستشراق (المفاهيم الغربية للشرق): إدوارد سعيد، ترجمة: د. محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع / القاهرة، ط١، ٢٠٠٦ م.
٧. الاستشراق (ماهيته، فلسفته ومناهجه): د. محمد قدور تاج، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع / عمان، ط١، ١٤٣٥ هـ.
٨. أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: د. محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة ناشرون / بيروت، ط١، ١٩٩٥ م.
٩. أصالة النحو العربي: د. كريم حسين الخالدي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، ٢٠٠٥.
١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ٥٧٧ هـ، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
١١. أنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبدیع: محمود العالم المنزلي، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط١، ١٣٢٢ هـ.

١٢. الإيضاح في علل النحو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، التحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٦، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
١٣. البحث اللغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثر: أحمد مختار عمر، ط٦، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
١٤. البيان في روائع القرآن: تمام حسّان، عالم الكتب/ القاهرة/ مصر، ط١، ١٩٩٣م.
١٥. تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، دار القلم، بيروت.
١٦. التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ محب الدين ٦١٦هـ، المحقّق: د. عبد الرحمن العثيمين.
١٧. التراكيب الإسناديّة الجمل (الظرفيّة، الوصفيّة، الشرطيّة): د. علي أبو المكارم، مؤسّسة المختار/ القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
١٨. التطوّر النحويّ للغة العربيّة: برجشتراسر، إخراج وتصحيح د: رمضان عبد التوّاب مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ / ١٤٤٩م.
١٩. الجملة العربيّة أقسامها وتأليفها: د. فاضل السامرائي، دار الفكر، ط٢، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٧م.
٢٠. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ٣٩٢هـ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب
٢١. دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٢٢. دراسات نقدية في النحو العربيّ: د. عبد الرحمن محمد أيوب، مؤسّسة الصباح للنشر والتوزيع/ الكويت.
٢٣. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: علي بن محمّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي ٩٠٠هـ، دار الكتب العلميّة، بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٢٤. الصاحبى في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ٣٩٥هـ، محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٢٥. العربيّة (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب): يوهان فك، ترجمة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي / القاهرة، ١٩٨٠م.

٢٦. العلامة الإعرابيّة في الجملة العربيّة بين القديم والحديث: د. محمدّ حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب ٢٠٠١م.

٢٧. فقه اللغة المقارن: د. فاضل إبراهيم السامرائي، دار العلم/ بيروت، ١٩٧٨م.

٢٨. فقه اللغة: د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٢، أبريل ٢٠٠٤م.

٢٩. في النحو العربيّ (نقد وتوجيه): د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربيّ، بيروت/ لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٣٠. في النحو العربيّ نقد وتطبيق: د. مهدي المخزومي، بيروت، ١٩٦٦م.

٣١. في نحو اللغة العربيّة وتراكيبها: د. خليل أحمد عمّاية، عالم المعرفة / جدة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣٢. في نحو اللغة العربيّة وتراكيبها: د. خليل أحمد عمّاية، عالم المعرفة، ط١، ١٩٨٤م.

٣٣. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقّب سيبويه ١٨٠هـ، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي / القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٣٤. اللغة: فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمدّ القصاص، القاهرة/ مكتبة الأنجلو المصريّة، مطبعة لجنة البيان العربيّ، ١٩٥٠م.

٣٥. اللغة العربيّة معناها ومبناها: د. تمام حسنّان، دار الثقافة، الدار البيضاء / المغرب.

٣٦. مبادئ في اللسانيّات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصة للنشر/ الجزائر، ٢٠٠٠م.
٣٧. مدخل إلى دراسة الجملة العربيّ: د. محمود أحمد نحلة، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٣٨. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، ط٢، مصر، مكتبة مصطفى الباي الحلبي، ١٣٧٧هـ / ١٩٨٥م.
٣٩. المستشرقون والتاريخ الإسلاميّ: علي حسين الخربطي، الهيئة العامّة للكتاب/ القاهرة، ١٩٨٨م.
٤٠. المستشرقون ونظريّاتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربيّة: د. خليل أحمد عمّارة، عمان/ دار حنين، ط٢، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
٤١. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن.
٤٢. المعجم اللغويّ التاريخيّ: فيشر، تصدير: د. إبراهيم مذكور، القاهرة/ مجمع اللغة العربيّة، المطابع الأميريّة، ط١، ١٣٨٧ / ١٩٦٧م.
٤٣. المغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ٧٦١هـ، المحقق: د. مازن المبارك/ محمّد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
٤٤. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ جار الله ٥٣٨هـ، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٤٥. المقتضب: محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالبرد، ٢٨٥هـ، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
٤٦. من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، القاهرة/ مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٣، ١٩٦٦م.

٤٧. المنوال نحوي (قراءة لسانية جديدة): عز الدين مجدوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع / صفاقس، ١٩٩٨م.
٤٨. نحو التيسير: د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط ٢، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٤٩. نحو الفعل: د. أحمد عبد الستار الجوارى، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
٥٠. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧م.
٥١. نظرات في التراث اللغوي العربي: د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي / بيروت، ١٩٩٣م.
٥٢. نقد الخطاب الاستشراقي في الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية: الحاج سالم ساسي، دار المدار الإسلامي، بنغازي / ليبيا، ط ١، ٢٠٠٢م.

البحوث

٥٣. التركيب بين القدامى والمحدثين: الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر، العدد ٩، ماي ٢٠١٠م.
٥٤. المنهج الوصفي في كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه)، أ. م. د. سهيلة طه محمد البياتي، م / ٤، ع ١١، السنة الرابعة، آب / ٢٠٠٨م.
٥٥. واقع اللغة العربية وأثر المستشرقين عليها: أ. نسيمة نابي، جامعة العربي بن مهيدي، ورقلة.